وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية (FIU)

٢٠١٧

التقرير السنوي

www.fiu.gov.ye

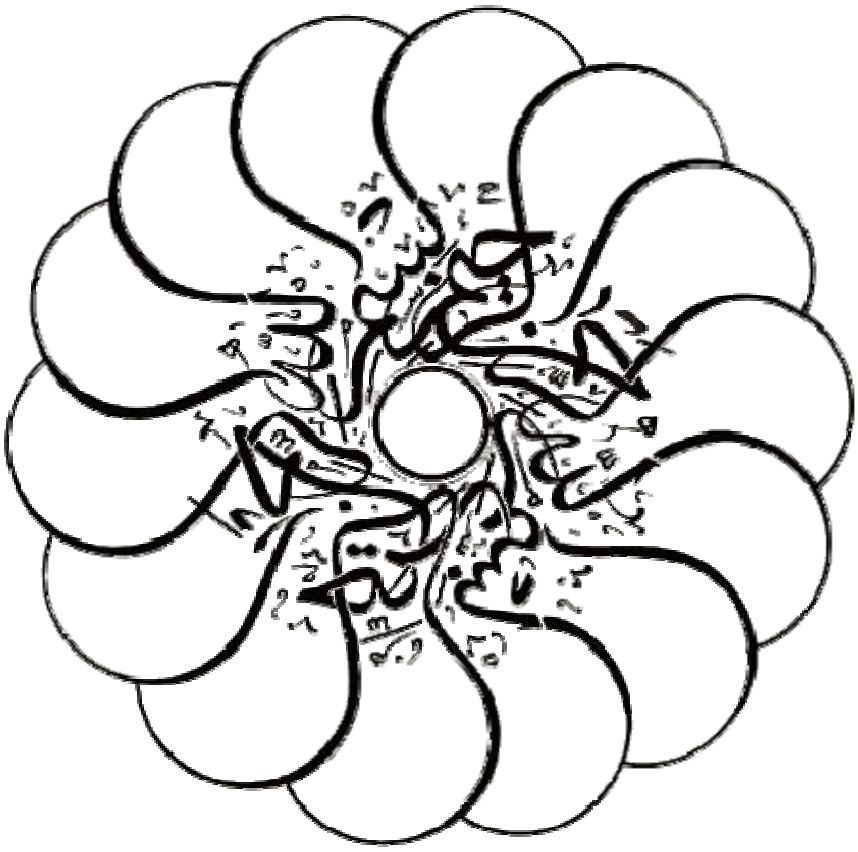

وحدة جمع المعلومات المالية

FINANCIAL INFORMATION UNIT

(FIU)

المحتويـــــات

المقـــــــدمة	I
كلمة رئيس الوحدة	II

الباب الأول : وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)	
• إنشاء الوحدة	٣
• اختصاصات الوحدة	٤
• نشاط الوحدة	٥
• النشاط التدريبي للوحدة	٦

الباب الثاني : البيانات الإحصائية	
• إجمالي الحالات الواردة إلى الوحدة	٨
• بيان تفصيلي للحالات الواردة إلى الوحدة	٩
• إحصائية مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (STR) للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٧	١٢
• تحليل اتجاهات وأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب تبعا لإحصائيات العام ٢٠١٧م مقارنة بالعام ٢٠١٦م	١٥

الباب الثالث : الرقابة الميدانية على اجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	
• الرقابة الميدانية على اجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	١٨

المقـــدمة

أصـــبحت جريمـــة غســـل الأمـــوال إحـــدى جـــرائم العصـــر الشـــائعة والشـــائكة الـــتي تعـــاني منهـــا معظـــم دول العـــالم والـــتي مـــن الـــلازم والضـــروري مواجهتهـــا بكـــل حـــزم للحـــد مـــن انتشـــارها وتوســـعها وتخفـــيض مخاطرهـــا إلى الحـــد المعقـــول.وبمـــا ان وحـــدة جمـــع المعلومـــات الماليـــة المركـــز القـــومي المســـئول عـــن تلقـــي الإخطـــارات والتقـــارير عـــن العمليـــات الماليـــة والمصـــرفية حـــال الاشـــتباه بأنهـــا تتعلـــق بجريمـــة غســـل أمـــوال أو تمويـــل إرهـــاب أو ارتباطهـــا بهـــذه الجـــرائم فإنهـــا تقـــوم بـــدورها المنـــاط بها بتجميع المعلومات وتحليلها وتعميمها على الجهات المختصة.

ومنـــذ أن أنشـــئت وحـــدة جمـــع المعلومـــات الماليـــة (FIU) في البنـــك المركـــزي بموجـــب أحكـــام المـــادة (١١) مـــن القـــانون رقـــم (٣٥) لســـنة ٢٠٠٣م ومـــع ازديـــاد الـــوعي لـــدى الجهـــات المعنيـــة بـــالإبلاغ فـــان نشـــاط الوحـــدة في ازديـــاد عـــام بعـــد أخـــر حيـــث قامـــت الوحـــدة خـــلال هـــذا العـــام بتلقـــي اعلـــى عـــدد مـــن الإخطـــارات مـــن الجهـــات المعنيـــة بـــالتبليغ والمحـــددة في القـــانون وتم تحليـــل معظـــم تلـــك الملفـــات ورفـــع النتـــائج وإرســـال التغذيـــة العكســـية إلى الجهـــات المبلغـــة وخـــلال هـــذا العـــام قامـــت الوحـــدة بـــأداء أعمالهـــا ســـواء المكتبيـــة بتلقـــي وتحليـــل الإخطـــارات والرفـــع بنتائجهـــا أو النـــزول الميـــداني الـــذي تم علـــى البنـــوك وعـــدد مـــن شـــركات الصـــرافة والـــتي نـــتج عنـــه توعيـــة لتلـــك الجهـــات وهـــذا العمـــل يعتـــبر احـــد أهـــم الوســـائل في مكافحـــة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لقـــد تم تصـــنيف التقريـــر الســـنوي وفقـــا للأنشـــطة الـــتي تقـــوم بهـــا الوحـــدة متضـــمنا الجهـــود المحليـــة والدوليـــة والبيانـــات الإحصـــائية للبلاغـــات الـــواردة لوحـــدة جمـــع المعلومـــات الماليـــة وأرفـــق بـــه ملاحـــق تشـــير إلى التعـــاميم المنشـــورة الموجهـــة إلى كافـــة المؤسســـات الماليـــة والمهـــن المعنيـــة العاملـــة في الجمهوريـــة اليمنيـــة ، وفي الأخـــير نســـال الله عز وجل ان نكون قد وفقنا في إعداد التقرير على أتم وجه.

أعضاء وحدة جمع المعلومات المالية

كلمة رئيس الوحدة

وحدة جمع المعلومات المالية مركز قومي لاستقبال البلاغات المتعلقة بالاشتباه بجرائم غسل الأموال وتمويل والإرهاب وهي الجهة الوحيدة التي لها الحق في استقبال هذا النوع من البلاغات وفقا للقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م والمعدل بالقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣م وبهذه الصفة تزاول الوحدة أعمالها التي تزداد اهميتها يوما بعد يوم للجهات التي تعمل على التحقيق في هذه الجرائم وتساعدها في الحد من الأنشطة الإجرامية والإرهابية.

وكان العام ٢٠١٧م أكثر الأعوام كثافة في أعمال الوحدة منذ إنشاءها في مارس ٢٠٠٣م حيث ارتفع معدل البلاغات والاستعلامات التي تلقتها الوحدة مما شكل تحديا كبيرا لأعضاء الوحدة الذين ما زال عددهم محدودا مقابل هذا الارتفاع الكبير ونقص الموارد المالية وتعطل الكادر الخاص بالوحدة.

لقد تجاوز أعضاء الوحدة عقبات كبيرة وصعوبات فنية من اجل تحليل هذا الكم الكبير من الإخطارات التي لم تألفها الوحدة من قبل، رغم عدم حصول الوحدة على موازنتها المستقلة حتى الآن والتي فرضها القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠ بشان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالنص على ذلك في المادة رقم (٤٧) من القانون بالقول (يكون للوحدة موازنة مستقلة يقوم بتغطيتها البنك المركزي).

ومما لا شك فيه أن عدم تنفيذ أحكام القانون الذي صدر في العام ٢٠١٠ وحتى الآن سيؤثر كثيرا في نشاط الوحدة ومخرجاتها مما سيعود بالأثر السلبي على جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتزامات الجمهورية اليمنية في المحافل الدولية.

كما أن أعاقة إصدار اللائحة الداخلية والهيكل التنظيمي للوحدة زاد من الإحباط عند موظفي الوحدة وشكل بيئة عمل سلبية رغم اعتماد اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمشروع اللائحة الداخلية في العام ٢٠١٣م .

ولا يسعني أمام ذلك الجهد الكبير الذي يقوم به أعضاء الوحدة مقابل حرمانهم من مستحقاتهم المالية والإدارية ومكانتهم الوظيفية إلا أن اتقدم بالشكر والتقدير لما يقومون به من أعمال يبتغون بها وجهه الله تعالى وخدمة هذا الوطن الكبير راجيا من الجهات المعنية تقدير وضع الوحدة والتغاضي عن أي قصور قد يرافق الأعمال بسب عدم منح الوحدة استقلاليتها اللازمة وفقا للقانون.

والله الموفق،،،

وديع محمد السادة

رئيس وحدة جمع المعلومات المالية

انشاء الوحدة

أنشئت وحدة جمع المعلومات المالية FIU بموجب أحكام المادة (١١) من القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣م ضمن هيكل البنك المركزي اليمني، وتم إعادة تشكيلها في بداية العام ٢٠١٠م، بعد صدور القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي أعطى الوحدة الاستقلالية الكاملة حيث نص على أن " تنشأ في البنك المركزي بموجب أحكام هذا القانون وحدة تتمتع بالاستقلالية تسمى وحدة جمع المعلومات المالية وتشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض محافظ البنك المركزي وتتكون من رئيس وأعضاء ذوي تخصص وخبرة وعلى النحو التالي:

- خبراء ماليين.
- خبراء إنفاذ قانون.
- خبير نظم معلومات.
- خبير قانوني.

وتزود الوحدة بما يلزمها من العاملين المؤهلين علمياً وفنياً لإنجاز عملها، كما يشترط تفرغ كل الأعضاء والعاملين فيها، ويعتبر مسئولي الامتثال وتقييم الالتزام في جهات الرقابة والإشراف ضباط ارتباط مع الوحدة."

وقد عالج هذا القانون أوجه القصور التي حددها تقرير التقييم المتبادل الذي خضعت له بلادنا في العام ٢٠٠٨م من قبل مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الميناقاتف وبما يلبي كافة المتطلبات والالتزامات وفقا للتوصيات والمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك توصيات فريق التقييم المتبادل وخطة تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومن ضمن ذلك التأكيد على استقلالية الوحدة.

وجاءت التعديلات القانونية مؤخرا لتعزز من مكانة الوحدة حيث صدر القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣م بتعديل القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م ويشمل التعديل بعض الاحكام الخاصة بالوحدة.

وتعزيزا لذلك فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٥٠) لسنة ٢٠١٠م بتشكيل وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)وفقا للقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م وتسمية أعضاءها لتصبح مكونه من سبعة أعضاء وعدد من العاملين المؤهلين علميا.

الا انه والى الان لم يصدر قرار مجلس الوزراء باللائحة الداخلية للوحدة والتي تنضم الهيكل التنظيمي للوحدة.

اختصاصات وحدة جمع المعلومات المالية (FIU):

حدد القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٠م المعدل بالقانون رقم (١٧) لسنه ٢٠١٣م اختصاصات وحدة جمع المعلومات المالية على النحو الأتي:

- تلقي وتحليل الإخطارات الواردة من المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية والمهن المعينة والجهات الرقابية والإشرافية عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال أو تمويل إرهاب أو أي من الجرائم الأصلية المرتبطة بها، وإحالة نتيجة تحليل الإخطارات للجهات المعنية للتصرف فيها عند الاقتضاء.
- إبلاغ الجهات القانونية المختصة بما نتج عنه من تحليل الإخطارات، عندما تتوفر لديها مؤشرات جدية عن وجود شبهة غسل أموال أو تمويل إرهاب أو أي من الجرائم الأصلية المرتبطة بها، مشفوعة بالاستدلالات اللازمة بشأنها.
- إخطار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجهات الرقابة والإشراف المعنية بأي إخلال بأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يقع من المؤسسات المالية وغير المالية.
- نشر تقارير دورية عن أنشطتها تتضمن على الأخص بيانات إحصائية ودراسات تحليلية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- النزول الميداني للجهات والمؤسسات المشمولة في القانون للتحقق من مدى التزامها بأحكام القانون ولائحته التنفيذية.
- الطلب من النيابة العامة القيام بالحجز والتجميد للأموال والممتلكات المتحصلة عن جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إبرام مذكرات تفاهم مع وحدات أجنبية نظيرة تؤدي وظائف مماثلة وتخضع لالتزامات مماثلة بشأن السرية.
- طلب أي معلومات إضافية تعتبرها الوحدة مفيدة للقيام بوظيفتها متى كانت مرتبطة بأي معلومات سبق أن تلقتها أثناء مباشرة اختصاصاتها أو بناء على طلب تتلقاه من الوحدات النظيرة في الدول الأخرى.
- إعداد نماذج إرشادات الإخطارات للمؤسسات المالية وغير المالية والتي تستخدم لإبلاغ الوحدة عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل الأموال أو تمويل إرهاب وتحديثها عند الحاجة.

- المشاركة في إعداد برامج التوعية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المشاركة في الندوات وورش العمل والمؤتمرات والإجتماعات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بإختصاصات الوحدة.

نشاط وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)

قامت وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) خلال العام ٢٠١٧م بالعديد من الأنشطة وفقا للقوانين والأنظمة النافذة، ومن أهم هذه الأنشطة:

- استقبال الإخطارات وعمل الاستعلامات وتحليلها ونشرها وفقا للقانون.
- النزول الميداني للمؤسسات المالية وغير المالية وجهات الرقابة والإشراف وفقا لخطة الوحدة للعام ٢٠١٧م.
- المشاركة في الدورات التدريبية وورش العمل المحلية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- اعداد وإصدار التقرير السنوي للعام ٢٠١٦م والذي تضمن جميع الأنشطة التي قامت بها الوحدة خلال العام ٢٠١٦م، والإحصائيات الخاصة بأعمال الوحدة وجهود الجمهورية اليمنية في هذا المجال.
- المشاركة في اجتماعات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- توعية المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية والمهن المعينة وجهات الرقابة والاشراف بمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- تحديث موقع الوحدة على شبكة الانترنت ليصبح اكثر تفاعلا وديناميكية.
- تحويل جميع نقاط التواصل مع البنوك وشركات الصرافة بما في ذلك ارسال البلاغات والاستعلامات عبر شبكة الية مؤمنة.

النشاط التدريبي لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU)

اسم الدورة	مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	الجهة المنظمة	عدد المشاركين من الوحدة
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	صنعاء – اليمن	٢٠١٧/٠٥/١٤	المعهد المصرفي	٢
فحص المستندات وفق الأعراف الدولية	صنعاء – اليمن	٢٠١٧/١٠/٠٨	المعهد المصرفي	٢
المحاسبة لغير المحاسبين	صنعاء – اليمن	٢٠١٧/١٠/٢٢	المعهد المصرفي	٢
برنامج معالج الجداول اكسل ٢٠١٠	صنعاء – اليمن	٢٠١٧/١٢/١٠	المعهد المصرفي	١
تدقيق وثائق ملف الائتمان	صنعاء – اليمن	٢٠١٧/٠١/١٥	المعهد المصرفي	٣
الاتجاهات الحديثة في الالتزام المصرفي	صنعاء – اليمن	٢٠١٧/٠٣/١٢	المعهد المصرفي	٢
حوكمه البنوك	صنعاء – اليمن	٢٠١٧/٠٨/١٣	المعهد المصرفي	١
مكافحة غسل الاموال في الاستثمار	صنعاء – اليمن	٢٠١٧/٠٨/١٣	الهيئة العامة للاستثمار	١

الباب الأول

وحدة جمع المعلومات المالية FIU

- إنشاء الوحدة
- اختصاصات الوحدة
- نشاط الوحدة
- النشاط التدريبي للوحدة

إجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في ٢٠١٧م

إجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في ٢٠١٧م
إخطارات فقط

نوع الجهة	الحالات الواردة		وضعية الحالات الواردة					
	العدد	النسبة من المجموع	حالات تمت إحالتها	النسبة من المجموع	حالات لم تتم إحالتها	النسبة من المجموع	حالات قيد التحليل	النسبة من المجموع
جهات محلية	٦٦١	%٩٩	١٥٠	%٩٩	٥٠	%١٠٠	٣٢٤	%١٠٠
جهات خارجية	١	%١	١	%١	٠	%٠	٠	%٠
الإجمالي	٦٦٢	%١٠٠	١٥١	%١٠٠	٥٠	%١٠٠	٣٢٤	%١٠٠

بيان تفصيلي للحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في ٢٠١٧م

اولاً: وفقا للنوع (اخطار - استعلام)

النوع	العدد	النسبة من الاجمالي
اخطار	٥٢٤	%٧٩
استعلام	١٣٨	%٢١
الاجمالي	٦٦٢	١٠٠%

اولاً: وفقا لمصدر الحالات الواردة (اخطارات فقط)

المصدر	العدد	النسبة من الاجمالي
محلية	٦٦١	%٩٩
خارجية	١	%١
الاجمالي	٦٦٢	١٠٠%

ثالثاً: وفقاً للمصدر – الجهه المبلغة (إخطارات فقط)

المصدر	العدد	النسبة من الاجمالي
بنوك	٣٤٥	%٦٦
شركات صرافة	١٧٦	%٣٣
جهات الرقابة والاشراف	١	%٠،١
وحدات نظيره	١	%٠،١
اخرى	١	%٠،١
الاجمالي	٥٢٤	١٠٠%

رابعا: وفقاً للجرم الأصلي (اخطارات فقط)

	نوع الجرم	حالات واردة من جهات محلية	النسبة من الاجمالي
	غسل اموال	٩	%١.٧
	تمويل إرهاب	٦	%١.٢
	ارهاب	٠	%٠
	تهرب ضريبي	٠	%٠
	نقل اموال عبر الحدود	٠	%٠
	فساد	١	%٠٠٢
	نصب واحتيال	٣	%٠٠٥
	تزييف	٠	%٠
	تزوير	٣	%٠٠٥
	قوائم مجلس الامن	١	%٠٠٢
	مخدرات	٠	%٠
	اخرى*	٥٠١	%٩٦
	الاجمالي	٥٢٤	١٠٠ %

*اخرى: تضم الحوالات المشبوهة، الاشخاص المعرضين سياسيا والجرائم غير المصنفة

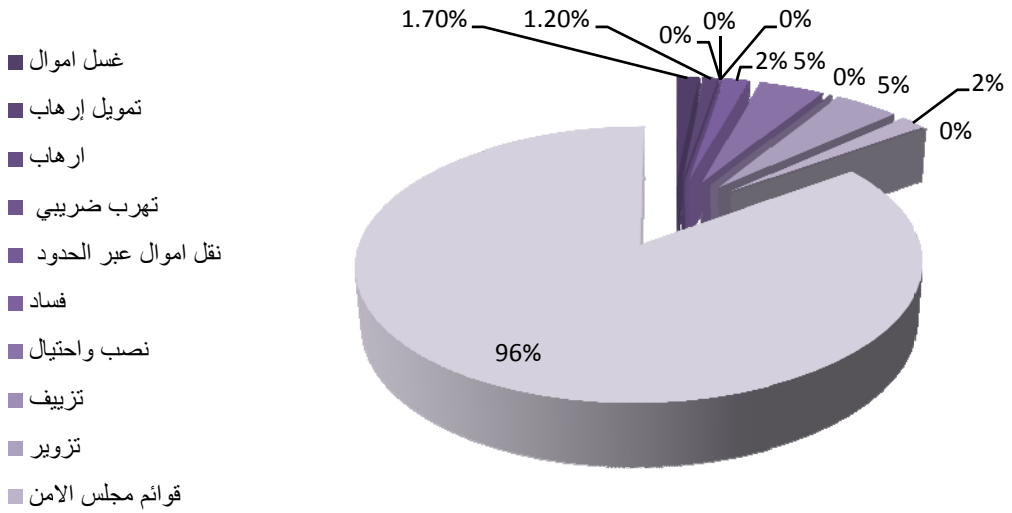

خامسا : وفقاً للإجـــــراء النهائـــــي للاخطارت (إخطارات فقط)

حفظ		قيد التحليل	الاحالة الى الجهة المعنية					الاجمالي
مؤقت	نهائي		سلطات قضائية	جهات حكومية	جهات انفاذ القانون	وحدات نظيرة	جهات خارجية	
٣	٤٧	٣٢٤	٠	٣	١٤٦	١	٠	٥٢٤

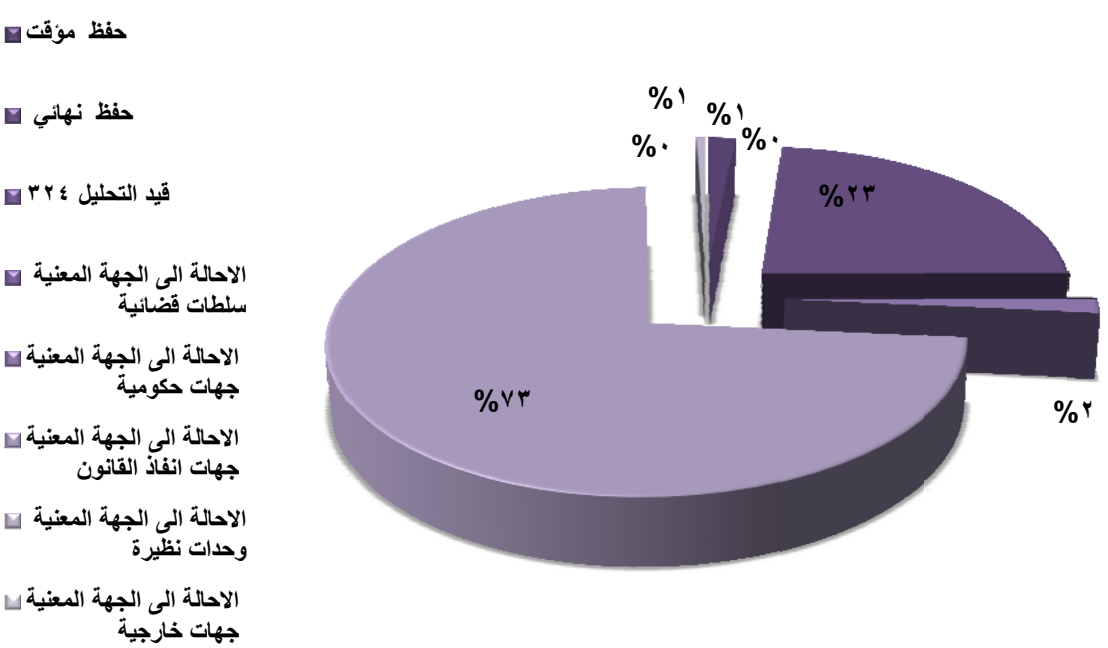

احصائية مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (STR) للفترة ٢٠١٠-٢٠١٧

احصائية مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (STR) للفتره ٢٠١٠-٢٠١٧ اولا: وفقا للنوع (اخطارات واستعلامات)			
العام	الاخطارات الواردة	الاستعلامات الواردة	الاجمالي
٢٠١٠	٢٣	١٢	٣٥
٢٠١١	١٧	١٢	٢٩
٢٠١٢	٦٧	٤٧	١١٤
٢٠١٣	٩٦	٧٠	١٦٦
٢٠١٤	١٣٠	٦٣	١٩٣
٢٠١٥	٩٩	٤٢	١٤١
٢٠١٦	٣١٧	٧٩	٣٩٦
٢٠١٧	٥٢٤	١٣٨	٦٦٢

ثانيا: وفقا للاخطارات الوارده من بنوك وصرافين فقط للفترة ٢٠١٠-٢٠١٧		
العام	بنوك	صرافين
٢٠١١	١٧	٠
٢٠١٢	٥٧	١٠
٢٠١٣	٦٨	٢٨
٢٠١٤	١٠١	٢٨
٢٠١٥	٨٤	٨
٢٠١٦	٢٤٢	٧٤
٢٠١٧	٣٤٥	١٧٥
الاجمالي	٩١٤	٣٢٣

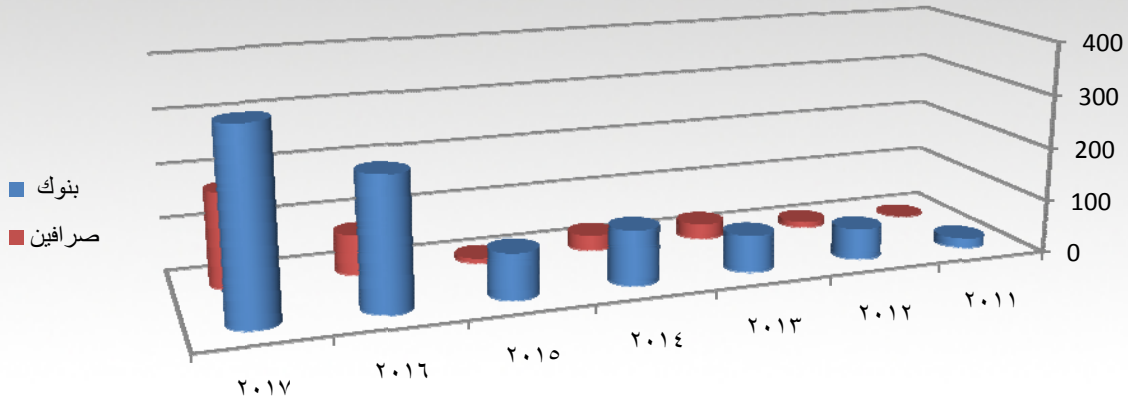

ثالثا: وفقا لعدد تقارير المعاملات المشبوهة (STR) الشهرية في سنة ٢٠١٧م (اخطارات فقط)			
الشـــــــهر		العـــــدد	النسبة %
يناير		٣٨	%٧
فبراير		٣٥	%٧
مارس		٥٧	%١١
أبريل		٣٢	%٦
مايو		٣٨	%٨
يونيو		٢٢	%٤
يوليو		٢٢	%٤
أغسطس		٣٧	%٧
سبتمبر		٤٩	%٩
أكتوبر		٦١	%١٢
نوفمبر		٦٣	%١٢
ديسمبر		٧٠	%١٣
المجموع		٥٢٤	١٠٠%

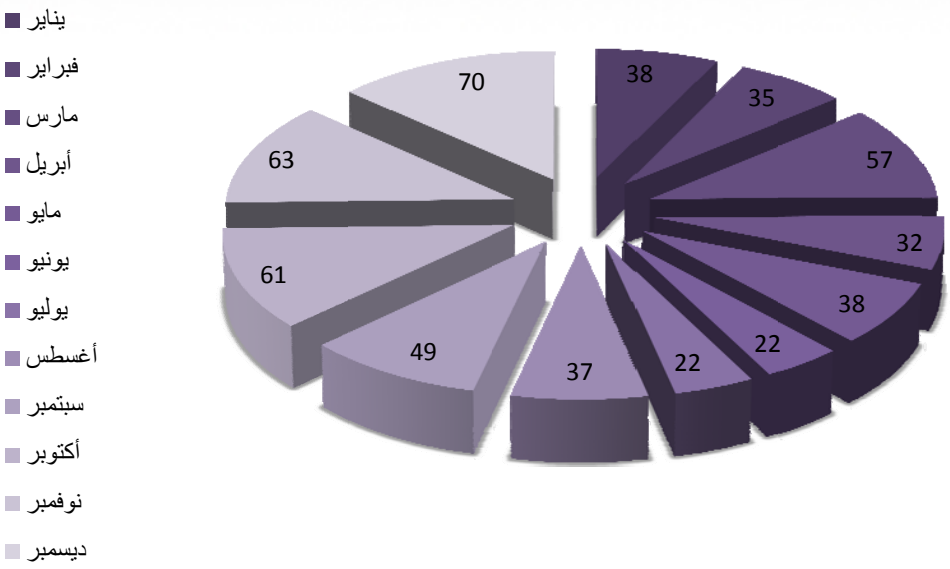
يناير
فبراير
مارس
أبريل
مايو
يونيو
يوليو
أغسطس
سبتمبر
أكتوبر
نوفمبر
ديسمبر
38
35
57
32
38
22
22
37
49
61
63
70

تحليل اتجاهات وأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠١٧م مقارنه بعام ٢٠١٦م

أولا: التحليل وفقا لنوع الإخطار.

بلغت الإخطارات التي تلقتها وحده جمع المعلومات المالية لعام ٢٠١٧م عدد ٥٢٤ إخطار مقارنه بعدد ٣١٦ إخطار لعام ٢٠١٦م أي ضعف ما تحقق في السنة الأخيرة تقريبا.

أما بالنسبة لعدد الاستعلامات لعام ٢٠١٧م فقد بلغت ١٣٨ استعلامات مقارنه بعدد ٧٩ استعلام لعام ٢٠١٦م أي ضعف ما تحقق في السنة الأخيرة تقريبا.

ويعود السبب وراء التزايد الملحوظ في عدد البلاغات وأيضا الاستعلامات الواردة إلى وحده جمع المعلومات المالية إلى عدة أسباب أهمها قيام الوحدة بدورها بفاعليه في نشر الوعي والتثقيف وأيضا التدريب للجهات الملزمة بالإخطار خصوصا المؤسسات المالية بالإضافة إلى قيام الوحدة بالنزول الميداني للمؤسسات المالية للتأكد من التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأمر الذي انعكس على الزيادة في عدد الإخطارات.

ثانيا: التحليل وفقا للجهة المبلغة.

احتلت البنوك المرتبة الأولى في عدد الإخطارات إلى الوحدة حيث بلغت الإخطارات الواردة من البنوك لعام ٢٠١٧م عدد ٣٤٥ إخطار من إجمالي الإخطارات أي ما نسبته ٦٦٪ من إجمالي الإخطارات للعام نفسه، مقارنه بعام ٢٠١٦م فقد بلغت عدد الإخطارات الواردة من البنوك ٢٤٤ إخطار ما نسبته ٧٧٪ من إجمالي الإخطارات.

كما احتلت شركات الصرافة المرتبة الثانية من حيث عدد الإخطارات التي تلقتها الوحدة حيث بلغ عدد الإخطارات الواردة إلى الوحدة من شركات الصرافة لعام ٢٠١٧م عدد ١٧٥ إخطار ما نسبته ٣٣٪ من إجمالي الإخطارات مقارنه بعدد ٧٤ إخطار عام ٢٠١٦م بنسبه ٢٣٪ من إجمالي الإخطارات. وهذا يعني زيادة في عدد الإخطارات الواردة من شركات الصرافة بنسبة ١٠٪ عن عام ٢٠١٦م وزيادة بنسبة ٢٢٪ عن عام ٢٠١٥م إذا ما تم مقارنتها بعام ٢٠١٧م.

ثالثا: التحليل وفقا لطبيعة الجرم.

بلـغ عـدد الإخطـارات عـام ٢٠١٧م والمصـنفة علـى أنهـا جـرائم أخـرى عـدد ٥٠٣ إخطـار مـا نسـبته ٩٥٪ مـن إجمـالي الإخطـارات، وبلـغ عـدد الإخطـارات المصـنفة علـى أنهـا غسـل أمـوال عـدد ٩ إخطـارات إي مـا نسـبته ٢٪ يليهـا جـرائم تمويـل الإرهـاب عـدد ٦ إخطـارات بنسـبة ١٪ تقريبـا يلـي ذلـك جـرائم النصـب والاحتيـال والفسـاد وغـيره والمصـنفة علـى انهـا جـرائم اخرى.

مقارنـه بعـام ٢٠١٦م عـدد ٢٥٢ إخطـار بنسـبة ٧٩٪ مـن إجمـالي الإخطـارات وبلـغ عـدد الإخطـارات المصـنفة علـى أنهـا غسـل أمـوال عـدد ٣٣ إخطـار بنسـبة ١٠٪ مـن إجمـالي الإخطارات وتوزعت بقية النسب على الجرائم الأخرى.

رابعا: التحليل وفقا لمصدر الحالات الواردة للوحدة.

بلغـت عـدد الإخطـارات المحليـة الـواردة إلى وحـدة جمـع المعلومـات الماليـة لعـام ٢٠١٧م عـدد ٦٢٢ إخطـار مـا نسـبته ١٠٠٪ مـن إجمـالي الإخطـارات الـواردة. أمـا بالنسـبة للإخطـارات الواردة من وحدات نظيره وجهات خارجية لعام ٢٠١٧م فقد ورد إخطار واحد فقط .

أمـا بالنسـبة لعـام ٢٠١٦م فقـد بلـغ عـدد الإخطـارات المحليـة الـواردة إلى وحـدة جمـع المعلومـات الماليـة عـدد ٣٩٥ إخطـار بنسـبة ٩٩,٩٪ مـن إجمـالي الإخطـارات الـواردة. وعـدد إخطار واحد من جهات خارجية.

خامسا: التحليل وفقا لآخر إجراء.

قامـت الوحـدة بـإجراء التحليـل لعـدد ١٣٠ إخطـار مـن أصـل ٥٢٤ إخطـار لعـام ٢٠١٧م أي تم تحليـل مـا نسـبته ٢٤٪ مـن إجمـالي البلاغـات ومـا نسـبته ٧٦٪ مـن الإخطـارات قيـد التحليـل. امـا بالنسـبة للعـام ٢٠١٦م فقـد تم إحالـة مـا نسـبته ٨٤٪ مـن الإخطـارات الـتي تم تحليلـها إلى الجهـات المختصـة (جهـات إنفـاذ القـانون) ومـا نسـبته ١٦٪ منهـا تم حفظهـا في قاعدة بيانات الوحدة.

الباب الثاني

البيانات الإحصائية

- إجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (**FIU**) في ٢٠١٧ م
- بيان تفصيلي للحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (**FIU**) في ٢٠١٧ م
- إحصائية مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (**STR**) للفترة ٢٠١٠-٢٠١٧
- تحليل اتجاهات وأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب تبعا لإحصائيات ٢٠١٧ م

الرقابة الميدانية على اجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

تحتل الرقابة الفعالة مركزاً محورياً لنجاح أي نظام ونجاح تأثيره، كما يعتبر التفتيش الميداني حجر الزاوية في تقييم الامتثال بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد أكدت المعايير الدولية والقوانين المحلية على أهميته، بل وألزمت المعايير الدولية الدول بتبني الرقابة الميدانية على المؤسسات المالية وغير المالية من قبل جهات الرقابة والإشراف للتأكد من مدى التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يعتبر أحد ركائز تقييم الدول بشأن التزامها من عدمه بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد بدأت وحدة جمع المعلومات المالية بتفعيل الرقابة الميدانية استنادا إلى المادة (٣١) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بالنزول الميداني إلى البنوك وشركات الصرافة وتحويل الاموال العاملة في اليمن كخطوة أولى بهدف رفع مستوى الامتثال للقانون ولائحة التنفيذية والتعليمات الرقابية والتوصيات والمعايير الدولية بالاضافة الى إرشادات وحدة جمع المعلومات المالية الخاصة والتعرف على نقاط الضعف التي تشوب أنظمة وبرامج الامتثال كما تهدف الرقابة الميدانية إلى تقييم السياسات والإجراءات والبرامج التي يتبعها البنك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد ما إذا كانت تنُفْذ حسب الغاية المصممة من أجلها وتحقق الأهداف المنشودة منها على نحو فعال.

وتعتمد الوحدة في عملية التفتيش الميداني منهجا قائما على المخاطر من أجل تعظيم الاستفادة من الوقت والموارد المحدودة والتركيز على المجالات عالية المخاطر كما تعمل وفق إجراءات محددة تستند لأفضل الممارسات والمعايير الدولية للتقييم.

وتمر عملية التفتيش الميداني على البنوك وفقا لدليل الإجراءات المعتمد في الوحدة بالمراحل التالية :

١. التخطيط للتفتيش الميداني
٢. إجراء عمليات التفتيش والاختبار
٣. كتابة مسودة التقرير
٤. مناقشة مسودة التقرير واستلام الردود

٥. تسليم التقرير بشكل نهائي
٦. المتابعة المكتبية والميدانية

التالي بعض الإنجازات التي حققتها الوحدة في جانب التفتيش الميداني :

أولا: منهجية التفتيش الميداني القائمة على المخاطر

١. تم اعداد دليل إجراءات التفتيش الميداني على البنوك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا لأفضل المعايير والممارسات الدولية وبالاسترشاد بأدلة خاصة بدول تطبق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يحتوى الدليل على مجموعة متنوعة من الخطوات المطلوب اتخاذها بما يضمن تنفيذ عملية تفتيش مصرفي شاملة بدءا بالإعداد والتخطيط للتفتيش وانتهاءا بتسليم التقرير النهائي كما يحتوى على معلومات أساسية عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليكون بمثابة مرجع عملي يلهم المفتشين للقيام بأعمالهم بمهنية.
٢. تم اعداد تقرير نموذجي بشأن إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للمعايير الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية ومنشورات وتعليمات البنك المركزي وإرشادات وحدة جمع المعلومات المالية
٣. تم اعداد خطة سنوية للتفتيش على البنوك وفقا للمنهجية المستندة على المخاطر بحيث تتضمن (عدد البنوك بالاسم، ترتيب البنوك بحسب المخاطر، تاريخ بداية وانتهاء عملية التفتيش لكل بنك)
٤. اعداد نموذج خطة تفتيش ميداني على مستوى كل بنك تتضمن توزيعا للمهام بين أعضاء الفريق والفترة الزمنية التي سيغطيها التفتيش.

ثانيا: التفتيش الميداني على البنوك

تم إجراء عمليات تفتيش ميداني بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعدد (١٣) بنوك بالاعتماد على دليل الإجراءات السابق الذكر والتقرير النموذجي وخطة التفتيش الميداني وقد أجري تفتيش ميداني للبنوك التالية:

١. مصرف الرافدين
٢. بنك اليمن والخليج
٣. بنك اليمن والكويت
٤. بنك اليمن الدولي
٥. بنك التسليف التعاوني والزراعي
٦. مصرف الكريمي للتمويل الأصغر
٧. بنك التضامن الإسلامي الدولي
٨. البنك التجاري اليمني.
٩. البنك اليمني للإنشاء والتعمير
١٠. بنك قطر الوطني
١١. بنك سبأ الاسلامي
١٢. البنك الاسلامي اليمني
١٣. مصرف اليمن والبحرين الشامل

ثالثا: المتابعة الميدانية

تم إجراء أربع عمليات متابعة ميدانية على البنوك لمتابعة التقارير الميدانية والإصلاحات التي قام بها البنك بعد عملية التفتيش والآتي البنوك التي تمت عليها المتابعة الميدانية

مصرف الرافدين – تقرير متابعة

بنك اليمن والكويت – تقرير متابعة عدد (٢)

بنك اليمن الدولي – متابعة فقط

بنك التسليف التعاوني والزراعي

مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي

رابعا :نشر الوعي والتدريب والتثقيف والدعم المعنوي

لا تقتصر عملية النزول الميداني على عملية التقييم والتأكد من التزام المؤسسات المالية بتطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكتابة التقرير فحسب بل يتعدى ذلك قيام فريق التفتيش بنشر الوعي بمخاطر عدم الالتزام أثناء فترة الزيارة وتصحيح كثير من المفاهيم لدى مسؤولي الامتثال ومناقشة وتصويب ومعالجة الملاحظات والاختلالات والقصور وابداء النصح والمشورة قبل كتابة التقرير النهائي مما يساعد على تحسين جودة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك وتفعيل دور ادارات المخاطر والمراجعة الداخلية.

خامسا : منهجية تقييم الالتزام والمخاطر

تسعى وحدة جمع المعلومات المالية من أجل التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وادارتها بشكل كفؤ إلى إجراء تقييم سنوي للبنوك لتقييم مدى التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومن أجل ذلك فقد قامت الوحدة بما يلي:

- اعداد مصفوفة تقييم الالتزام والمخاطر وفقا للمعايير الدولية وبما يتفق مع المتطلبات المحلية لتقييم مدى التزام البنوك بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب
- تعتمد المصفوفة على التقييم الكمي والنوعي وبدرجات محددة ومرجحة بأوزان المخاطر
- تعتمد المصفوفة أيضا على الجمع بين التقييم الفني وتقييم الفعالية

تتم عملية التقييم وفقا لما يلي :

- تقييم الالتزام وتقييم المخاطر على مستوى كل بنك وبدرجات محددة مرجحة بأوزان المخاطر
- تقييم الالتزام والمخاطر للقطاع المصرفي بشكل عام وتحديد درجة الالتزام والمخاطر بعد الترجيح بأوزان المخاطر
- ترتيب البنوك وفقا للالتزام والمخاطر بهدف الاستفادة من الموارد والميزانيات المحدودة والتركيز على المجالات عالية المخاطر. وفقا للمنهجية المستندة إلى المخاطر

وسيتم عمل تقييم امتثال ومخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب بشكل مجمع لكافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية في القريب العاجل

سادسا : شمول التقييم عدد من الجهات:

عملية تقييم البنك تشمل جهات داخلية مثل مجلس الادارة ولجنة المراجعة والادارة العليا ووحدة الامتثال وادارات المخاطر والمراجعة الداخلية والرقابة الداخلية وخدمة العملاء والادارات الدولية والحوكمة المؤسسية للاجراءات والفروع وضباط الارتباط كما تشمل جهات خارجية مثل المراجع الخارجي ورقابة البنك المركزي وعلاقة البنك بالبنوك المراسلة وشركات تحويل الاموال وغيرها من المؤسسات الخارجية التي تزاول اعمال الرقابة على البنك وهذا ما يميز رقابة وحدة جمع المعلومات المالية عن الجهات الرقابية الاخرى.

الباب الثالث

الرقابة الميدانية على اجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)

ص.ب: ٣٩٣

شارع علي عبدالمغني

امانة العاصمة – صنعاء

هاتف: ٢٧٤٠٩٣ – ١ - ٩٦٧+

فاكس: ٢٧٤١١٣ – ١ – ٩٦٧+

الموقع الرسمي للوحدة

www.fiu.gov.ye

البريد الالكتروني:

info@fiu.gov.ye

str@fiu.gov.ye

inquiry@fiu.gov.ye

fiu@centralbank.gov.ye